النائب / علي عبد اللّه أبو حليقة عضو مجلس النواب عضو البرلمان العربي يتحدث لـ(14 أكتوبر):

الوحدة اليمنية مكسب تاريخي لا يستهان به أعاد لكل يمني عزته وكرامته

ينظم المركز اليمني للجاليات بالتنسيق مع الجاليات العربية والأجنبية والسفارات بصنعاء الشهر القادم المؤتمر الموسع الخاص بيوم الوفاء للوحدة اليمنية.

صحيفة (14 اكتوبر) ولتسليط الضوء على هذا الموضوع التقت بالأخ علي عبد الله أبو حليقة عضو مجلس النواب عضو البرلمان العربي رئيس اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر وقد ناقشت معه أهمية هذا المؤتمر وأهدافه بالإضافة إلى العديد من الموضوعات الأخرى عن الوحدة اليمنية والدفاع عنها ودور البرلمانين اليمني والعربي في مواجهة التحديات التي تواجهها وغيرها من الجوانب الأخرى ذات الصلة بالموضوع ... فإلى نص اللقاء:-

النائب / علي عبدالله ابوحليقة

اصحاب الأصوات النشاز ليست لديهم شرعية ولايمثلون إلا أنفسهم ومطالبهم ليست حقوقية وعلى كل شرائح المجتمع أن يشكلوا فريق عمل واحداً لمواجهتهم

لايختلف مع الوحدة إلا من وجد في نفسه مرضاً أويرتهن للخارج

أعضاء البرلمان الممثلون الشرعيون للأمة ومجلس النواب هو صمام الأمان للوحدة الوطنية

أجرى اللقاء / بشير الحزمي

 بداية نود أن تعطونا فكرة عن المؤتمر الموسع الخاص بيوم الوفاء للوحدة اليمنية والذي ترأسون لجنته التحضيرية المزمع أنعقاده الشهر القادم ؟

- في الحقيقة تشهد هذه الايام نشاطاً كبيراً على مستوى الوطن اليمني بأسره يتمحور هذا النشاط بالتأييد المطلق للوحدة اليمنية التي حققت منجزات على الصعيد الوطني لايمكن أن تحصى أو تحصر الحقيقة إن الوحدة إنتلقت بالإنسان اليمني من عهد التشطير إلى دولة تعيش تحت علم واحد وقيادة واحدة وأسرة واحدة تمتد من حضرموت حتى الحديدة ومن سقطرى حتى صعدة وهذا نعتبره منجزاً تاريخياً لا يقاس عليه أي منجز كان وتعرف أن أي منجز يتحقق لابد أن يواجه بمؤامرات وتشكيك والوحدة بحد ذاتها جمعت شمل اليمنيين دماً واحداً وأسرة يمنية واحدة التي لاتوجد فيها أقليات ولا طوائف ولامذاهب متعددة ولايفرقها أي شيء هذا الأمر الذي جمع كل اليمنيين على كلمة واحدة سواء عندما أعلنت الوحدة أو عندما أشعلت حرب الإنفصال فجمعت اليمنيين وهنا يمكن أن أقول لم تجتمع الأسرة اليمنية بكافة فصائلها وبكافة شرائحها وجميع سكانها مثلما أجتمعت على الوحدة اليمنية.

على الصعيد الوطني النشاط ملموس وواضح ونحن نريد ونرغب أن نلتقي في هذا النشاط على المستوى العربي والدولي وهذا يأتي من خلال طرح الفكرة التي تبنيناها مع الإخوة في المركز اليمني للجاليات العربية والأجنبية وقلنا لابد أن نوصل هذا النشاط إلى المستوى العربي والدولي لسنتشف آراء المجتمع العربي والدولي عن ماهية الوحدة بنظرهم وبالأخص الأسرة العربية أن تسعى وتأمل أن يتحقق هذا الحلم على الصعيد العربي بشكل عان بل وعلى المستوى الإسلامي وهذا إذا ما أردنا أن نوآجه أي مؤامرة قد تهدف إلى زعزعة الأستقرار العربي والإسلامي لابد أن نرد برأي واحد وبقوة واحدة وبإمكانية واحدة وهذا لايأتي إلا اذا توحدت الجهود وتوحدت الأراء وتوحدت المفاهيم فأقول أنه من خلال عملنا نحن في البرلمان العربي لسنا أن هناك توجهات حقيقية وقناعات مطلقة لكل السياسيين والقيادات العربية في أن الوحدة اليمنية لبنة أولى على طريق الوحدة العربية الشاملة ومن هذا المنطلق ارتأينا نحن ومركز الجاليات العربية في صنعاء أن نعمل خطوة أولى وهي إقامة ملتقى أو فعاليات نستشف من خلالها آراء الدبلوماسيين وآراء الجاليات المقيمة في صنعاء هل الوحدة كانت خطوة ايجابية على طريق توحيد الأمة العربية والإسلامية أم أن الوحدة كانت عبثا فأقول أن هذه الأسئلة سنرد عليها في الندوة أوالمؤتمر الموسع للجاليات المقيمة في صنعاء وسيتم دعوة الدبلوماسيين والسياسيين ونحن نطمح أن يحضر لهذا المؤتمر التحضير الجيد وأن تحضره الكثير من الفعاليات هذا جانب أما الجانب الآخر في الحقيقة نحن نطمح إلى أن يخرج هذا المؤتمر ببيان يحدد الأسس والمعالم الرئيسية ويحدد الإيجابيات التي نتجت عن إعادة تحقيق الوحدة اليمنية التي باركها كل العالم بالإضافة إلى أن المواقف الدولية وبالأخص الدول الأوروبية وأمريكا من خلال مواقفها ومن خلال وسائل الإعلام وتصريحات وبيانات للقوى السياسية التي أكد في مجملها أن الوحدة اليمنية هي عامل إستقرار في المنطقة ومنجز تأريخي .

مواجهة دعاة الفتنة والتمزق

 بصفتكم عضواً في البرلمان اليمني وعضواً في البرلمان العربي برأيكم كيف ينبغي الرد على الأصوات التي تزرع الفتنة وتدعو إلى شق الصف اليمني وتجزئة الوطن.؟ وماهو المطلوب لتوحيد الصف ومواجهة كل مثل تلك الأصوات ؟

- أقول باختصار إن من ينادون بالإنفصال أو يرغبون بالإنفصال لايمثلون إلا أنفسهم وليس لهم أي صفة لاقانونية ولاشرعية ولاسياسية أن يتحدثوا بتلك النبرات الرعناء وتلك المفاهيم المغلوطة وتلك التصريحات التي لاتنم إلا عن نفوسهم المريضة أنا أقول وبكل صدق كل اليمنيين على مختلف شرائحهم وبالأخص القادة والشخصيات الإجتماعية وأصحاب رؤوس الأموال والأكاديميين والشباب والنساء والرجال وكل مختلف شرائح المجتمع اليمني لا يختلفون مع الوحدة إلا من وجد في نفسه مرضاً ومن يرتهن للخارج وله مصالح معينة في الخارج فأقول إن هؤلاء ليست لديهم شرعية وليس لهم الحق في أن ينادوا أنهم يمثلون محافظة معينة أو منطقة معينة أو وجهة معينة لأنهم ليس لهم صفة وبالأخص أننا نحتكم إلى مؤسسة دستورية في البلد وهي المنتخبة من الشعب مثل مجلس النواب ومختلف المؤسسات الدستورية والحكومة ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية وأقول الأحزاب السياسية وبالذات وحتى الحزب الإشتراكي الذي قد يروق للبعض أن يقود بعض قياداته وبالأخص القيادات الوطنية والتي في الداخل أنها ضد الوحدة أقولها بكل وضوح على العكس أنكم أنتم تمشون في سرب فاشل وتعودون باليمن إلى الخلف فكل القوى الوطنية ممثلة بجميع أحزابها لايختلفون على الوحدة فإذا كان هناك أخطاء على سبيل التسليم الجذري أن تعالج تلك الأخطاء من خلال الثوابت الوطنية والكل يرفع علم الوحدة اليمنية وأنا أقول حتى تلك المطالب ليست مطالب حقوقية في مجملها بل هي توجهات سياسية موجهة من الخارج.

نعم أن المطالب اليوم لاتمثل مطالب حقوقية يفترض أن يقف حولها نشاط سياسي مأزوم ونشاط سياسي موجه من الخارج وعندما أقول يفترض وهو مايجب أن نقوله أن يستمر التمسك الوطني أن يشكلوا فريق عمل واحداً من أجل مواجهة أصوات النشاز التى تحاول أن تدخل إلى اليمن ويأتون بثقافة ميتة لاتخدم اليمن على الإطلاق وأقول أن من يحاول أن يمس شيئا من الوحدة إنما يحاول أن ينتحر سياسياً بالإضافة إلى أن المهرجانات والهيئات الشعبية والتجمعات الوطنية التي تتجمع هنا وهناك في المحافظات الجنوبية أو الشمالية أو الشرقية أو الغربية تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن الوحدة اليمنية هي كرامة اليمنيين وعزتهم وشرفهم وآباؤهم وهي مكسب تأريخي يحسدون عليه من قبل من لايريدون لليمن الخير والعزة والبركة .

مجلس النواب صمام أمان للوحدة الوطنية

 إذا كان أعضاء البرلمان هم الممثلون الشرعيون للشعب وهناك من يرفعون أصواتهم الداعية إلى الفتنة وتمزيق الوطن ويسيئون للوحدة من بعض المناطق فكيف يقع دور أعضاء البرلمان المنتخبين من تلك المناطق للرد على تلك الأصوات التي ارتفعت من داخل مناطقهم ؟

- أود أن أرسخ مفهوماً يجب أن يفهمه الكل أننا نحتكم إلى مؤسسة دستورية هي البرلمان وعضو البرلمان يمثل الأمة كلها وفقاً للنصوص الدستورية والقانونية وهو لايمثل منطقة معينة بمعنى أنا لي صفة إذا تحدث عن محافظة عدن أو تحديث عن محافظة حضرموت أو تحدثت عن محافظة أبين أوتحدثت عن محافظة صعدة أو تحدثت عن محافظة الحديدة لي صفة شرعية وقانونية فأنا أمثل هذه المحافظات وأمثل الأمة كلها من خلال تمثيلي للأمة كلها فلا نريد أن نجزئ التمثيل على الإطلاق ومهمة عضو مجلس النواب هي مهمة وطنية شاملة وهي الأداة الرقابية والتشريعية التي يمكن أن تراقب أي مؤسسة تخرج عن الثوابت الوطنية وتخرج عن التشريعات فأقول أن مجلس النواب وإن كذا الحقيقة قد نتجاوز هنا وهناك في أطروحاتنا وفي ممارسة عملنا البرلماني والنيابي، لكن مجلس النواب هو صمام الأمان للوحدة الوطنية للمكتسبات الوطنية، وفي مجلس النواب طرحت آراء في أنه لا بد أن نستدعي محافظي المحافظات التي فيها بعض الممارسات الخاطئة وندعو الحكومة بكاملها ونقول لهم ما هذا؟ وماذا نسمع؟ ما هو موقف الحكومة فيما يتعلق بهذه الهرطقات التي تظهر هنا وهناك؟ أقول أن الدستور والقانون والصلاحية الدستورية بين رئيسي الدولة والحكومة أن تقف بكل قوة وبكل صراحة من هذه الدعوات النشاز والأصوات النابية وتقف بحزم لحماية الوطن وحماية الثورة وحماية الوحدة وحماية مكتسبات الثورة سبتمبر وأكتوبر، فهاتان الثورتان اللتان أعادتا لليمن كرامته وعزته وطموحه وما تجسد عنها من تحقيق للوحدة اليمنية والوحدة اليمنية هي ليست ملكاً لأحد ولم يحققها شخص بعينه بل كل القوى الوطنية الشريفة التي ناضلت من أجلها وعلى رأسها طبعاً الزعيم القائد الرئيس علي عبدالله صالح، هذه الوحدة التي سنعض عليها بالنواجذ.

كل مفاصل الجامعة العربية بما فيها البرلمان العربي مجمعون على أن الوحدة مكسب لكل العرب والمسلمين وأنها لبنة أولى على طريق الوحدة العربية الشاملة

إجماع عربي على الوحدة

 بصفتكم عضواً في البرلمان العربي .. هل تم طرح هذه القضية وهذه التداعيات على البرلمان العربي .. وهل قمتم بأية تحركات على هذا الصعيد؟

- نحنى في البرلمان العربي ننطلق من خلال التوجهات الوطنية والسياسية ومن خلال لقاءاتنا بالبرلمان العربي وعلى مستوى جامعة الدول العربية، الحقيقة حددنا أكثر من موقف واستمعنا إلى أكثر من رأي من مختلف شرائح العملية السياسية العربية وكل هذه الشرائح وكل القيادات العربية والسياسيين العرب والأكاديميين العرب ومواقفهم واضحة وإيجابية وهي تعبر حتى عن مواقف حكوماتهم فيما يتعلق بقضية الوحدة اليمنية، فنحن في إطار البرلمان العربي والجامعة العربية أيضاً باعتبار البرلمان العربي جزءاً من الجامعة العربية أصدر أكثر من بيان للوقوف مع اليمن حكومة وشعباً وللوقوف مع الوحدة، وأي صوت نشاز يحاول أن يطعن في جسد الوحدة فإنما يطعن في جسد الأمة العربية كلها باعتبار أن هذه الوحدة اللبنة الأولى على طريق تحقيق الوحدة العربية الشاملة، هذا من جانب، الجانب الآخر نحن في البرلمان العربي نطرح عن وعي وفهم القومية العربية منطلقين في ذلك من الأسس والمبادئ والتشريعات الوطنية التي نطمح أن تواكب مختلف التوجهات العربية ولا أطيل في هذا الموضوع، فكل مفاصل الجامعة العربية بما فيها البرلمان العربي وكل القوى المنطوية في ظل الجامعة العربية والبرلمان العربي كلهم مجمعون على كلمة واحدة أن الوحدة اليمنية هي مكسب لكل العرب ولكل المسلمين، ونشاطنا في البرلمان العربي كان متعدداً سواءً في مجال التشريعات أو في مجال توحيد المواقف العربية المشتركة والآزمة العربية المشتركة ولنا أكثر من موقف.

الموضوع الآخر الذي يجب الحديث عنه من خلال عملنا في البرلمان العربي هو موضوع إنشاء الإتحاد العربي الذي جاءت مبادرته من اليمن ويرعى هذه المبادرة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح وحققنا نجاحا طيباً في إطار البرلمان العربي من خلال تنسيقنا مع مختلف ممثلي الأمة العربية في هذا البرلمان حتى وصلنا إلى إقرار هذه المبادرة إقراراً نهائياً أنه لابد من ضرورة حتمية تدفعنا إلى إنشاء إتحاد عربي يكون على غرار الاتحاد الأوروبي وطرحت أنظمته وأهدافه وآلياته ومكونات هذا الاتحاد ووافق عليه البرلمان العربي بجميع أعضائه وسلم إلى القمة العربية التي عقدت في الدوحة، وطبعاً تعميق النشاط العربي وتعميق المبادرة العربية الواحدة وتحديد الأهداف المشتركة والاهتمام بقضايا الأمة العربية فيما يتعلق بالمصير المشترك، وأنا أقول ستحسب لليمن وأنها ضرورة عربية يفترض أن تحظى بالاهتمام العربي لأنها تدفع بالعرب برؤى واحدة وبمواقف واحدة.

لا تجاوز للمصلحة الوطنية

 من ثمار الوحدة المباركة أن اليمن يتمتع بحرية واسعة، ربما استغله البعض أو أساؤوا استخدامه في ممارسات تضر باليمن وبوحدته المباركة وهو ما يلاخض من ممارسات بعض الصحف التي خرجت في أدائها عن الثوابت الوطنية وأساءت استخدام هامش الحرية المتاح لها .. فكيف تنظرون إلى هذا الجانب.. وأين يقع دور البرلمان في مراقبة ومحاسبة تلك الصحف؟

- إننا في اليمن وبالأخص بعد أن تحققت الوحدة أرسينا أسساً لأنظمة ديمقراطية واسعة سواءً على المستوى التشريعي أم الذي نتج عنه ممارسات العمليات في واقع العمل، لكن أقول إننا في كثير من الأوقات سواء كنا سياسيين أو صحفيين أو قادة نسئ للوطن، نسيء بقصد أو بغير قصد .. كيف ذلك؟ مثلاً العدد الكبير للصحف وهو مالم يوجد في أي بلد عربي هذا الكم الهائل من الصحف الأهلية والمستقلة والحزبية والرسمية وأنا أعتبر هذه نقطة إيجابية على طريق تأسيس لنظام الحريات، لكن بعض الصحف أساءت إلى الوطن وعملت ضده، وأنا أقول لا بد أن نضع سقف للنشاط بمعنى أن السقف هذا لا نتجاوز فيه يفصل بين المصلحة الوطنية العليا وبين ممارساتنا اليومية التي نمارسها كصحفيين وساسة وكمعارضة، أقول إن تلك الصحف أولاً خالفت التشريعات الوطنية بمعنى أن قانون الصحافة واضح ومواده واضحة وهذه الصحف خالفت قانون الصحافة وإذا خالفنا القوانين والدستور معناه أننا تحولنا من الشرعية الدستورية إلى شريعة الغاب، ودخلنا في متاهات وصراعات وأضررنا بمصلحة الوطن العليا ودخلنا في مواجهات شخصية وهذا ما سيضر وقد أضر فعلاً في بنيتنا السياسية والاجتماعية، وعلى سبيل المثال تعميق الكراهية وتعميق المناطقية وتعميق التشكيك في المبادئ وفي المنجزات التي تحققت، أقول هل هذه تشتغل ضد الوطن أم لصالح الوطن، فلا أحد يحكم أنها تشتغل لصالح الوطن على الإطلاق لأنها خرجت عن النص المنهجي الأدبي أولاً والقانون ثانياً، أطرح مثلاً عندما توقفت بعض الصحف التي تروج للكراهية والخصومات والمناطقية لم نر خط ذلك النشاط المحموم الذي كنا نسمعه هنا وهناك بمعنى أن هذه الصحف أصبحت رسائل سلبية لأصحاب النفوس المريضة يعني يفسرون نشاطهم وتوجهاتهم من خلال بعض الرسائل التي تأتي عن طريق بعض الصحف المأزومة أو الصحف الصفراء أذا صح التعبير فعندما اتخذت وزارة الإعلام ذلك الإجراء، أنا أعتقد أنه يستند إلى أجراء قانوني ويستند إلى إجراءات مرتبطة بمصلحة الوطن العليا، فمصلحة الوطن العليا سقف واحد لا يمكن تجاوزها، فإذا تجاوزناه معناه أننا حولنا البلد إلى صراعات ويكفينا صراعات ومشاكل، وأرجع هنا للخلف فنحن من خلال الوحدة ومن خلال الديمقراطية والتعددية الحزبية ومن خلال تأهيل نظام الحكم يفترض أن ننطلق من هذه المبادئ، إذا كنت في أي إطار سياسي أو ترغب الوصول إلى مركز معين هناك أسس وطرق مشروعة ودستورية عليك أن تعمل من خلالها لكن إذا أردت أن أصل إلى مكسب معين سياسي أو مادي أو غيره أريد أن أصل إليه من خلال قطع أو من خلال الاعتداء على أموال الناس وعلى حقوقهم وعلى أعراضهم وأخل بالأمن، أقول إن هذه التصرفات تصرفات غير مقبولة ومرفوضة من جميع أفراد الشعب اليمني أينما كان وبأي مستوى كان، ولا بد أن لا ننسى بأن العمل الديمقراطي لا يمكن أن نسيء إليه ويجب أن نعمقه ونمارسه وممارسات إيجابية لا سلبية فالعمل الديمقراطي هو نظام وليس فوضى أي أنه أنا لما أقول أنا ضد حقوق الإنسان عندما أقول أن هذه الصحيفة خرجت عن الخط العام، وأقول أن هذا كسر للحريات، الحريات في أمريكا وفي الدول الأوربية تنطلق من منطلقات قانونية ومن منطلقات أدبية في نفس الوقت، لكن نحن أخذنا الحريات باطلاقتها السلبية والإيجابية حتى أضررنا بالوطن، أنا وصلت إلى أمريكا وطرحت عبر مختلف وسائل الإعلام من خلال النقاط المتعددة، قلت بالحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي على إنفراد في أثناء جولتنا إلى أمريكا، وطرحت لهم سؤالاً واضحاً هل تختلفون مع بعضكم قالوا نعم نختلف لكن هناك مصلحة أمريكا العليا لا يجب أن نتجاوزها على الإطلاق كلنا نختلف تحت سقف الديمقراطية إذا تجاوزنا هذا السقف معناه أضررنا بأمريكا.

نحن الآن نعتز بالوطن وبالبلد وبالمكتسبات وبالوحدة وبالمنجزات بدون أن تشعر، وقد نشعر بذلك لكن ما في شك أننا نخدم جهات أخرى أو مقابل حوافز مادية رخيصة، فأقول كفى .. كفى لتلك الصحف الصفراء .. وكفى لمن يحاول أن يسيء للوحدة وأن يسيء للوطن من حقنا أن نصل إلى ما نريد من خلال الطريق المشروعة والطرق القانونية وأن يكون هناك مطلب حقوقي أو سياسي أو مكاسب مشروعة أو غير مشروعة يجب أن نعبر من خلال القنوات الدستورية والقنوات الرسمية.

19 عاماً .. إنجازات ومحطات تاريخية عديدة

 19 عاماً مضت من عمر الوحدة اليمنية المباركة تحققت خلالها العديد والكثير من المكاسب والمنجزات العظيمة في مختلف الأصعدة وعلى كافة المجالات وهذا ما تحدثتم عنه في بداية حديثكم معنا .. برأيكم ما هي أبرز المكاسب والإنجازات التي تحققت خلال السنوات الماضية من عمر الوحدة في الإطار التشريعي والقانوني؟

- هذا السؤال يذكرني بموضوع واحد ومهم وهو 19 عاماً .. هل يجوز بعد مرور هذا الوقت أن نقول أننا نريد الانفصال .. فهل هذا يجوز شرعاً وقانونا .. لا والف لا فخلال 19 سنة لم نذكر كلمة واحدة تسيء للوحدة بعد 19 سنة نحاول أن نقول إننا نريد الانفصال..من هؤلاء الناس ؟. وهل حقا بعد مرور 19 سنة من الوحدة وصلت فيه الوحدة إلى عمر متقدم تحققت خلاله منجزات عدة ومحطات تاريخية عدة ونقول الآن نريد أن نعود للانفصال هذا أولا إجابة وصريحة على من يحاولون أن يسيئوا إلى الوحدة، الموضوع الثاني تحققت خلال الـ 19 سنة إنجازات كبيرة سياسيا واجتماعا وثقافيا، فعلى سبيل المحطات السياسية أقول أولا الانتخابات البرلمانية في عام 1993م ثم في عام 1997م ثم في عام 2001م والمحطة الثانية انتخابات رئيس الجمهورية وهي انتخابات تنافسية من الشعب، المحطة الثالثة انتخابات المجالس المحلية وهي انتخابات تنافسية من الشعب وهي صورة واضحة للانتقال بالسلطة من المركزية إلى اللامركزية وعلى المستوى الإقليمي أو المحافظات، وهذه محطات لا أحد ينكرها على الإطلاق، أما المحطات التنموية فلو قارنا فقط مقارنة واضحة كيف كانت عدن وكيف كانت حضرموت، لأنها حرمت أثناء التشطير وحرمت أثناء النظام الشمولي وكانت عدن في الخمسينيات أول مدينة عربية يفتخر بها لكن بعد دخول النظام الشمولي وتقدم المجتمعات العربية أصبحت عدن مهملة وبعد الوحدة وصلت عدن إلى ما وصلت إليه وكذلك حضرموت ومختلف المحافظات الجنوبية، أقول إننا في ظل الوحدة اليمنية تحققت مكاسب ما كنا نحلم بها، صحيح أنه لنا طموحات أكبر لكن الوقت والتدرج والتوالي في المنجزات والأهم فالمهم أمر مشروع وأقول أننا نطمح للمزيد والمزيد من المنجزات، إنما لو قارنا اليمن ما قبل الوحدة وما بعد الوحدة لتجد أن هناك فرقا شاسعا ولتجد أن من غاب عن اليمن من قبل الوحدة أو من الوحدة إلى اليوم لوجد عدن تغيرت ولن يعرف عدن بعد لأنها تطورت أفقيا ورأسيا وبنية تحتية وكذلك حضرموت، ويقاس عليها مختلف المحافظات فالمنجزات التي تحققت بفضل الوحدة منجزات لا تقاس بثمن ويهمنا أنها توحدت الأسرة اليمنية وهذا أهم ما يمكن أن نقوله.

أما في المجال التشريعي فقد أنجزنا الكثير من القوانين الوحدوية والكثير من البنى التشريعية وتحققت وأصدر مجلس النواب أربعة مجلدات تتعلق بالتشريعات الوحدوية لمختلف مجالات الحياة ونطمح الآن بالتنسيق مع وزارة الشؤون القانونية أن تستكمل التشريعات التي مازالت من قبل الوحدة، إنما أقول التشريعات السيادية التشريعات الرئيسية التشريعات المهمة التي بنيت عليها الدولة اليمنية الحديثة أنجزت وتبقت تشريعات خاصة أو تشريعات محدودة وإن شاء الله خلال العامين القادمين وبالتنسيق مع الحكومة من خلال وزارة الشؤون القانونية سنستكمل تلك التشريعات، وعندنا رؤية واضحة في هذا المجال وبالأخص التشريعات التي هي مرتبطة بحياة المواطنين، أما التشريعات المتعلقة ببناء الدولة فقد أنجزت، وهناك تشريعات أخرى تتعلق بالانتقال من المركزية إلى اللامركزية للسلطة أو الحكم ومن خلال قانون السلطة المحلية ستعاد مختلف التشريعات التي تتعارض مع قانون السلطة المحلية وهي ما ستفرض توسيع الصلاحيات وربما نقول انتهاء الصلاحيات المركزية وتسليم السلطة بكامل مفاصلها إلى السلطة المحلية حتى نقول إننا قد قطعنا شوطاً كبيراً وخاصة فيما يتعلق بمجال التشريعات بشكل عام أو في مجال السلطة المحلية بشكل خاص.

لابد آن نضع سقفاً للنشاط الإعلامي بحيث لاتتجاوز فيه المصلحة الوطنية العليا ونقول للصحف الصفراء كفى إضراراً بالوطن وبالوحدة

الوحدة مكسب لا يستهان به

 هل من كلمة أو رسالة محددة تودون قولها أو توجيهها في ختام حديثكم هذا معنا؟

- رسالتي الوحيدة أن نعتبر الوحدة اليمنية مكسباً تاريخياً لا يستهان به وهو مكسب أعاد لكل يمني عزته وكرامته، ولا بد أن تقول أنه على الأسرة اليمنية ألا تفرق بين شريحة وأخرى وبين حزب وآخر، وأنا أعتبر أن كلنا نعيش في ظل علم الوحدة وفي ظل دفء الأسرة اليمنية أن نتوجه كفريق العمل الواحد لبناء اليمن وأن نتجنب المشاكل وأقول أن تلك المشاكل والترهات قد تؤثر تأثيراً مباشراً على الإنسان اليمني في جميع حياته، وإذا لم نكن كفريق العمل الواحد لن نصل إلى ما نصبو إليه، وسنلغي في ظل الزحف الوطني والدفاع الوطني كل محاولات الانفصال أو كل من يدعو إلى الانفصال، وكل الأصوات النشاز التي تحاول أن تسيء لليمنيين كيمنيين وما أنجزه الحق اليمني بشكل عام.